

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى ما وجه به السيد رئيس الجمهورية ؛

قرر:

(المادة الاولى)

ينشأ «مجلس أعلى للمجتمع الرقمى» برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزير الدفاع ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير المالية ووزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ووزير الداخلية ووزير العدل والنائب العام ورئيس جهاز المخابرات العامة ويكون وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى مقرراً للمجلس .

(المادة الثانية)

يختص المجلس بوضع المنظومة المتكاملة لبناء وإرساء قواعد إنشاء كيان قومى للمجتمع الرقمى ورسم السياسات والأولويات نفاذاً لتلك المنظومة .

(المادة الثالثة)

للمجلس أن يستعين بمن يرى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والأجهزة الأمنية .

(المادة الرابعة)

يعرض المجلس تقريراً شهرياً على السيد رئيس الجمهورية بنتائج أعماله واجتماعاته .

(المادة الخامسة)

تُشكل لجنة تنفيذية برئاسة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وعضوية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وممثل عن المخابرات العامة ويكون مقرها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

(المادة السادسة)

تختص اللجنة بتنفيذ ومتابعة ما يصدر عن المجلس الأعلى للمجتمع الرقمى من توصيات ، والتأكد من التزام جميع مراكز المعلومات بالوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كافة ما يصدر منه .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٥ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢ يونيو سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب